نشأة وتطور نقد متن الحديث عند علماء المسلمين

بقلم
د/ عبد المجيد مباركية *

ملخص

اهتم المسلمون بنقد السنة النبوية وتمحيصها من عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا ولا يزالون؛ إلا أنه روّجت شبهة من المستشرقين مفادها أن المسلمين اهتموا فقط بأسانيد السنة النبوية ولم يهتموا بمتونها؛ لذلك جاء هذا البحث ليبين أن المستشرقين أخطأوا فعلا في تقديرهم لهذا الرأي، وأن علماء الحديث لم يقصّروا في خدمتهم للسنة النبوية، وتعاملوا مع المتون مثلما تعاملوا مع الأسانيد، ولم يفرّقوا بينهما كما يدّعي المستشرقون ومن تأثّر بهم من المسلمين.

ومن خلال هذا البحث سيتبيّن أن نقد متون الأحاديث أتى متسلسلا من عهد الصحابة إلى عهد "عبد الرحمن بن يحي المعلّمي اليماني" وحظي باهتمام ظاهر من طرف علماء الحديث عناية فائقة.

وكل ما تناولوه ودرّسوه من الجانب النظري طبّقوه في الجانب التطبيقي، وكان ذلك كله ظاهرا من خلال البحث، وهذا ينبئ عن مدى تطور المنهج العلمي الدقيق عند علماء المسلمين، وتجلّى ذلك من خلال قواعد علم الحديث وأصوله.

الكلمات المفتاحية: الحديث النبوي- النقد – السنة – التاريخ.

* أستاذ مساعد "ب" بشعبة العلوم الإسلامية ـ كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ـ جامعة الوادي.

مقدمة

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وبعد.

إن الكتابة والبحث في جهود علماء الحديث قديما وحديثا فيما يخص نقد متون الأحاديث لم يكن وليد الصدفة؛ بل كان وراء ذلك سبب مباشر، وهو زعم المستشرقين، ومن تأثر بهم من المسلمين؛ أن المحدثين القدامى لم يقوموا بنقد متن الحديث كما كان نقدهم لإسناده؛ لهذا السبب ظهرت كتابات وبحوث حول هذه الشبهة، ولذا سوف نستعرض في هذا البحث شبهة المستشرقين، ومن معهم حول شكوكهم في عدم نقد المتون من طرف المحدثين القدامى؛ بعدها نتناول جهود المسلمين في نقد هذه المتون.

تمهيد

شبهة المستشرقين وبعض من استشكل الأمر من المسلمين

لما تلقت الأمة الإسلامية القرآن الكريم عن طريق التواتر وطبقة عن طبقة؛ ولم يتمكن أعداء الإسلام من الطعن في القرآن من جهة وروده، أثار المستشرقون فكرة وشبهة الطعن في المصدر الثاني وهو السنة من خلال مسألة خفية، وهي شبهة أن المحدثين لاسيما القدامى منهم، قد اعتنوا عناية فائقة بنقل قواعد وضوابط وأصول نقد أسانيد السنة ولم يعتنوا بنقد المتون، وفي هذه القضية قال الدكتور همام عبد الرحيم سعيد في كتابه «الفكر المنهجي عند المحدثين»: «زعم المستشرقون وتلامذتهم والمتأثرون بهم أن علماء الحديث برعوا في نقد السند ومعرفة الرجال، وكان التصحيح والتضعيف عندهم يدور مع السند، فإذا صح السند صح الحديث، ولا عبرة بالمتن، وإن جرى نقد للمتن فهو قليل إذا ما قيس بنقد السند، وعلَّل بعضهم هذه الظاهرة المزعومة بما نسب إلى العقل العربي أو العقل السامي من وقوف عند الإشكال وعدم التعمق في فهم الموضوع»[1].

«وقد أدت هذه الشبهة بالمستشرقين إلى وصف عمل المحدثين في صناعتهم أن عملهم وجهدهم ظاهري أكثر منه باطني، وقد أدى بهم هذا التصور إلى وصف منهج المحدثين بالقصور والخلل، ووصفوه بالسطحية من حيث معالجة الشكل دون المضمون.

لذلك فهو في نظرهم لم يتمكن من نقد وغربلة المرويَّات غربلة وثيقة، وترتب على قصور معايير المحدثين النقدية – في زعمهم– اختلاط الحديث النبوي، وهي مقدمة خطيرة يترتب عليها طرح الحديث الشريف بالكلية لاهتزاز الثقة بمناهج نقاده ولأن مادته جاءت أمشاجا اختلط فيها الصحيح بالسقيم، والمشهور بالغريب، والمروي الثابت بالمختلق المصنوع من غير تمييز، فنتج عن ذلك: القول بطرح الحديث ورده جملة واحدة، أو–على أقل تقدير– إنزاله جميعا في دائرة الريب والتشكك، وإعادة النظر فيه قاطبة من خلال فحص المعاصرين، ومعاييرهم الغربية ونظراتهم الجاهلية»[2].

فقد قال المستشرق الإيطالي كايتاني في كتابه «الحوليات الإسلامية»: «كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب مُمحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه»[3].

وقد تابع هؤلاء المستشرقين – فيما قالوه – بعض المسلمين الذين تأثروا بهم، ولم يتصوروا منهج المحدثين وقواعد مصطلح الحديث؛ لأن عدم إدراك منهج المحدثين وصناعتهم يكون له الأثر السلبي على معرفة السنة النبوية، ولا سيَّما المحدثين القدامى فإنهم ألفوا في فنون علوم الحديث، ولم يبينوا منهجهم في كتبهم، وهذه واحدة من طرق التصنيف عند علماء الحديث ومصطلحه حيث لا يبين المصنف منهجه في كتابه، ولمعرفة هذا المنهج في مثل هذا اللون من التصنيف لابد من تتبع واستقراء كلام الإمام في كتابه، وهذا لن يحصل إلا بتتبع أغلب مصنفات الإمام وعرض كلامه على كلامه الآخر؛ أو عرض كلامه على كلام غيره من الأئمة في زمانه، وإن عدم إدراك هذا الأمر يترتب عنه سوء فهم لقصد هدف المحدثين؛ لأنهم هم المرجع في ذلك فمهما فَهِمنا وأدركنا لكلامهم، فينبغي أن يكون فهمُنا لهم دائرا في فلك ما ذهبوا إليه.

ومن الذين أغفلوا التدقيق في هذه المسألة بالذات ما قرأته في كتاب «مقاييس ابن الجوزي في نقد السنة من خلال كتابه الموضوعات» لصاحبه الدكتور الفاضل مسفر الدميني؛ حيث قال:«وقد سلك المتقدمون في نقد السنة طريقين، أحدهما: نقد السند والبحث عن علله وما يعتريه من انقطاع و إرسال ونحو ذلك.

والثاني: نقد المتن والنظر في اختلاف الأحاديث، وما يمكن أن يقع في اللفظ النبوي من إدراج أو قلب أو تصحيف أو غير ذلك.

وقد كانت عناية المحدثين **بالشق الأول** كبيرة جدا فقد أفردوه بالتأليف في مصنفات كثيرة بدأ أولها في الظهور في القرن الثالث الهجري، وذلك بين في كتب «العلل» وغيرها من الشروح والتعقبات.**أما الشق الثاني:** فإذا اطلعنا على كتب «اختلاف الحديث، وتأويل مشكله» أحد مظاهره فلا شك أنهم اعتنوا بهذا الأمر، وكتبوا فيه لكنه ليس كل هذا الشق بل هو جزء منه، أما بقية الأجزاء: كالنظر في مناقضة متن الحديث للقرآن أو الأصل من أصول الشريعة أو للتاريخ المعلوم..إلى آخر المقاييس المعتبرة في نقد المتون؛ **فلا نكون مجانبين للحقيقة إذا قلنا إن اهتمامهم بهذا الجانب كان أقل بالنسبة إلى اهتمامهم بنقد الأسانيد، يؤكد ما ذهبنا إليه عدم إفراده بالتأليف** وكل ما وجدته من ذلك هو كتاب ابن القيم «ت751 ه» المنار المنيف في الصحيح والضعيف».[4]

وقد برر هجوم المستشرقين على المحدثين بقولهم أن المحدثين لم يعتنوا بنقد المتون، إذ أرجع سبب ذلك إلى عدم تأليف المحدثين لكتب خاصة في نقد المتون؛ حيث قال: «فمن الأسباب التي دعت المستشرقين ومن تابعهم إلى القول: بأن المحدثين أغفلوا نقد المتون واهتموا بالأسانيد: **عدم إفراد المحدثين لنقد المتون بكتب خاصة**، فليس في ذلك من كتاب – فيما أعلم – إلا ما كتبه ابن القيم في «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»، وكل من يتكلم من المحدثين عن حديث ما ينقده من جهة إسناده أولا، ولا يتعرض للمتن إلا عقب انتهائه من نقد الإسناد».[5]

ونفس الرؤية يراها الدكتور نجم عبد الرحمان خلف في كتابه «نقد المتن بين صناعة

المحدثين ومطاعن المستشرقين» حيث قال: «من الإنصاف أن نعترف بأن المحدثين قد كتبوا في مسائل الإسناد كتابات كثيرة وغزيرة، وأفردوا لجزيئاته ودقائقه بحوثا مستقلة وضافية **بيد أننا نجد – في الوقت نفسه – أنهم لم يلتفتوا للكتابة في نقد المتن استقلالا إذ أننا لم نقف على مؤلف مستقل في هذا القسم الهام من الرواية – وذلك في حدود علمنا ومعرفتنا المحدودة... »**[6].

هل فعلا لم يتكلم المحدثون القدامى ولم يصنفوا في ضوابط ومقاييس نقد متون السنة؟ أم هناك شيئا آخر لم يتضح بعد يحتاج إلى نوع من البحث والبيان. ذلك ما سنتطرق إليه بنوع من التفصيل في النقاط التالية من هذا البحث.

لقد ظهر نقد المتن قبل الجرح والتعديل ونقد الإسناد، ولا يتصور أن ينفصل النقدان عن بعضهما البعض، فكل منهما مرتبط بالأخر؛ لأن العلاقة بينهما صناعية أكثر منها عقلانية، وخير دليل على ذلك أن أكثر من إسناد صحيح نظيف من مصنِّف كتابٍ إلى النبي ﷺ، وبمثابة سبيكة ذهب ولا يصلح أن يُركب لمتن[7] منكر، وفي المقابل فكم من متن معناه صحيح وموافق لأصول الشريعة الإسلامية لكن تلقته الأمة الإسلامية بإسناد واه ضعيف لا تقوم به الحجة[8]؛ لذلك كان النقد في الإسناد يخضع لمعايير خاصة، ونقد المتن كذلك يخضع لاعتبارات معينة، ولو كان يصلح هذا لذاك لاندثرت السنة ولأَصَابها الدخيل من كل جانب، ولم يبق منها شيء؛ لأننا ندرس أشياء واقعية ومرويات فعلية فلا يصلح فيها تفويض هذا المتن لذالك الإسناد والعكس؛ لذلك لا نتعجب من الأحكام التي يقضي بها المحدثون على الأحاديث بقولهم مرة صحيح الإسناد، وتارة أخرى بقولهم حديث صحيح؛ فالفرق بين المصطلحين ظاهر جلي.

فلمّا كان الأمر كذلك فإن نقد المتن بدأ في عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا، وسوف أستعرض بعض الأمثلة التي تبين وتظهر استعمال مقاييس وضوابط نقد المتن في هذه المراحل كلها.

أولا: مرحلة الصحابة:

النقد بصفة عامة في عهد الصحابة كان على نطاق ضيق جداً، وأن ما حصل من نقد في ذلك الزمان إنما كان من باب الحيطة والحذر، وكان أبو بكر أول من أحتاط في قبول الروايات وله قصة مشهورة في ميراث الجدة ؛ وذلك أن الجدة جاءته تلتمس ميراثا فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئا، فقام المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد معه محمد بن مسلمة الأنصاري فأنفذه له [9].

وهذا فيما يخص الحذر والتثبت في الرواية تحمُّلاً وأداءً، كما اهتدى الصحابة إلى لون أخر من النقد، وهو عرض الروايات على أصول الشرع وقواعد الدين فما كان موافقا لهذه الأصول أخذوا به وما كان غير كذلك تركوه، ومن ذلك ما رواه الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه من أن فاطمة بنت قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا طلقها زوجها فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة، فجاءت عمر فقال:لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة.قال الله عز وجل: «**لا تخرجوهن من بيوتهن، ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة**[10]»[11]. إننا نجد مثل هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فعائشة –ت:57هـ– اعترضت على عدد من الروايات؛ لا لضعف الرواة، ولكن لأن هذه الروايات لم تنسجم مع المبادئ العامة والبديهيات الشرعية والعقلية، وقد صنف الزركشي كتابا في استدراكات عائشة على الصحابة وجميع هذه الاستدراكات نقدٌ للمتن.[12]

بل أكثر من ذلك فقد أنكرت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على المكثرين من الرواية ممن كانوا ملازمين لرسول الله ﷺ، فقد روى الحاكم في مستدركه بسند صحيح ووافقه الذهبي «أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دعت أبا هريرة فقالت له: يا أبا هريرة ما هذه الأحاديث التي تبلغنا أنك تحدث بها عن النبي ﷺ، هل سمعت إلا ما سمعنا وهل رأيت إلا ما رأينا؟ قال: يا أماه إنه كان يشغلك عن رسول الله ﷺ المرآة والمكحلة والتصنع لرسول

ﷺ، وإني والله ما كان يشغلني عنه شيء».[13]

فإذا عارض الحديث العقل أو النقل، أو عارض مبادئ الإسلام وقواعده، فإن الصحابة كانوا يصوِّبون مثل هذه الأحاديث دون النظر إلى راوي الحديث وناقله.

فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن أبي مليكة، قال: «توفيت ابنة لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمكة، وجئنا لنشهدها وحضرها ابن عمرو وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وإني لجالس بينهما أو قال: جلست إلى أحدهما، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي، فقال عبد الله بن عمر لعمر بن عثمان: ألا تنهى عن البكاء، فإن رسول الله ﷺ قال: إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه؟ فقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قد كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول بعض ذلك، ثم حدث قال: صدرت مع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من مكة، حتى إذا كنا بالبيداء إذ هو بركب تحت ظل سمرة، فقال: اذهب فانظر من هؤلاء الركب، قال: فنظرت فإذا صهيب، فأخبرته فقال: ادْعُه لي، فرجعت إلى صهيب، فقلت ارتحل فالحق بأمير المؤمنين. فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي، يقول: وا أخاه، وا صاحباه، فقال عمر: يا صهيب أتبكي عليّ، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن الميت ليعذب ببعض بكاء أهله عليه»؟ قال ابن عباس: فلما مات ذكرت ذلك لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ: إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال: «إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه»، وقالت حسبكم القرآن: ﴿**ولا تزر وازرة وزر أخرى**﴾ -الأنعام: 164-. قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن ذلك: والله هو أضحك وأبكى. قال ابن أبي مليكة: والله ما قال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شيئا».[14]

وبغض النظر عن اختلاف العلماء في مسألة تعذيب الميت بالبكاء عليه، فإن ما يهمُّنا في هذه المسألة أنَّ عائشة نقدت ما روي عن عمر، وهذا النقد صورة من صور النقد وعدم قبول كل ما روي لاسيما إذا كان المروي يخالف ويعارض ما ثبت في القرآن أو سنة النبي ﷺ أو العقل السليم، وليس بالضرورة في المقابل أن يقبل نقد الناقد على إطلاقه، إنما ما يهمُّنا هو الفعل الذي ثبت بغض النظر عن صواب حقيقة النقد أو خطأه،

وهو نقد عائشة لرواية عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومما يؤكد كذلك حرصها الشديد على حفظ سنة رسول الله ﷺ ما جاء من حديث عروة بن الزبير قال: «قالت عائشة: يا ابن أختي بلغني أن عبد الله ابن عمرو مار بنا إلى الحج، فالقه فاسأله؛ فإنه قد حمل عن النبي ﷺ علما كثيرا، قال: فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ قال عروة: فكان فيما ذكر أن النبي ﷺ قال: «إن اللَّه لا ينزع العلم من الناس انتزاعا، ولكن يقبض العلماء، فيرفع العلم معهم، ويبقى في الناس رؤوس جُهَّال، يفتونهم بغير علم، فيضلون ويضلون»، قال عروة: فلما حدَّثت عائشة بذلك؛ أعظمت ذلك وأنكرته، قالت: أحدَّثك أنه سمع رسول الله ﷺ يقول هذا؟ قال عروة: نعم، حتى إذا كان عام قابل قالت لي: إن ابن عمرو قد قدم؛ فألقه، ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم، قال: فلقيته فسألته فذكره لي نحو ما حدثني به في المرة الأولى، قال عروة: فلما أخبرتها بذلك قالت: ما أحسبه إلا قد صدق، أراه لم يزد فيه شيئا، ولم ينقص»[15].

لقد اهتدت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إلى مدى ضبط عبد الله بن عمرو بن العاص للروايات وذلك من خلال عرض وقياس روايته اللاحقة على روايته السابقة. كما أشارت إلى شيء آخر وهو حرصها على رواية اللفظ بذاته، ويتجلى ذلك من خلال قولها: « أراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص» وقد وقع التطابق في الروايتين. لذلك قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقالت عائشة: والله لقد حفظ عبد الله».[16]

وبذلك تكون عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مهدت الطريق لمن أتى بعد عصر الصحابة وجعلت ضوابط ومقاييس التي تُرجع السنة إليها وبذلك يتبين المروي الأصيل من الدخيل، ويدل هذا الصنيع من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنْ في عهد الصحابة لم تكن تُروى قصة مسلَّمة دون تمحيصها ونقدها.

ثانيا: مرحلة التابعين وأتباع التابعين:

لقد ورث التابعون ما كان عليه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وكانت لهم نظرات وآراء في نقد

متون الحديث مجردة عن السند؛ فكان«إبراهيم النخعي - ت96هـ – مثلا – يترك بعض أحاديث أبي هريرة، ويبرر ذلك بفعل بعض الصحابة، وموقفهم من هذه الأحاديث، وكان يقول: «كانوا يأخذون من حديث أبي هريرة، ويدَعون.... ولو كان ولد الزنا شر الثلاثة لما انتظر بأمه أن تضع وهو بهذا ينكر حديث أبي هريرة: «ولد الزنا شر الثلاثة» وقد رده هنا، كما نرى، بالقياس، وروي هذا عن الشعبي أيضا.

وقد رد إبراهيم النخعي أيضا حديث فاطمة بنت قيس، وحديث التغريب للعانس وحديث الشاهد واليمين، لمعارضتها – في رأيه – للقرآن. كما رد أحاديث القنوت في الفجر، لأنه لو صح لاشتهر عن جمع من الصحابة أي أنه فيما تعم به البلوى» [17].

وعندما انتهى عصر التابعين، أتى عصر تابعي التابعين، الموافق للقرن الثاني الهجري، إذ بعُد هذا الزمان عن عصر الإسلام ووفاة الصحابة وُعاةُ الحفظ والعلم، ولاقى هذا الأمر الوضع في الحديث بسبب الخلافات السياسية وظهور فرق الكذب كالروافض وغيرهم من حركات الزندقة، وكذا بروز الخلافات المذهبية، والاختلاف بينها مما حفَّز أئمة الدين إلى تحري وتوثيق ما في جعبتهم من الأحاديث والرد على مخالفيهم، إذ ظهرت الأحاديث المرسلة والمنقطعة في ذلك الزمان بسبب بُعد هذا القرن عن عصر الإسلام. وكان كالعادة لنقد متون الأحاديث رجال أكملوا بناء هذه الضوابط والمقاييس في هذا القرن «القرن الثاني» و يتجلى ذلك من خلال صنيع الإمام مالك - ت 179هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكان يعرض أخبار الأحاديث على كتاب الله- سبحانه و تعالى – فلم يأخذ بحديث: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي مخلب من الطير[18]»، وقاس ذلك بظاهر القرآن الكريم، وهو قول المولى – تبارك وتعالى: «**قل لا أجد فيما أوحي إليَّ محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير**» [19]، ونفس الصنيع و الحكم قضى به رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأحاديث التي تبيح وتحلل لحوم الخيل، لأنها خلاف قوله – عز وجل– «**والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة**» [20] إذ برر ذلك أنه لم يذكر طعام الخيل، فظهر ظاهر القرآن تحريمها[21].

ثالثا: مرحلة ظهور المصنفات في علم الحديث:

وقد استمر نقد متن الحديث حتى عهد الإمام مسلم – ت 256 هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد قال في مقدمة كتابه – التمييز – «فاعلم أرشدك الله أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هُم اختلفوا فيه من جهتين.

أحدهما: أن ينقل الناقل خبرا بإسناد، فينسب رجل مشهورا بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم...، وكنحو ما وصفت من هذه الجهة من خطأ الأسانيد، فموجود في متون الأحاديث مما يعرف خطأه السامع الفهم حين يرِد على سمعه.

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمة بإسناد واحد، ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث به الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم[22]».

فعند التأمل في هذا النص عن الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ نجد أن نقد المتون عند هؤلاء الأئمة يعتبر ركيزة أساسية في العملية النقدية، ويتجلى ذلك أكثر في كلام آخر للإمام مسلم عندما اعتبر حديثا أخطأ فيه أحد الرواة من جهة متنه وعارضه بالأخبار الصحيحة التي خالفته وعارضته، إذا قال «بمثل هذه الرواية وأشباهها، ترك أهل الحديث حديث يحيى بن عبيد الله».[23]

وكذلك من أقوال أهل العلم النفيسة التي تؤكد اهتمامَ وعناية الأئمة النقاد بنقد متون الأحاديث ما قاله ابن أبي حاتم الرازي –ت:328هـ–، وذلك بعد أن ساق قصة وقعت

لأبيه مع أحد الفقهاء، اعترض عليه وعلى أقوال وأحكام أهل الحديث على الرواة والروايات، وذلك بعد أن بين أبو حاتم الرازي لهذا الفقيه وهو من أهل الرأي أن أحكام المحدثين على الروايات مؤسسة على ضوابط ومقاييس علمية، ولا دخل للعاطفة والذاتية فيها، وهذه القصة أوردها ابنه ابن أبي حاتم الرازي في آخر كتابه الكبير في نقد الرواة «الجرح والتعديل» وعقب على هذه القصة بقوله: « تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فان تخلف عنه في الحمرة والصفاء؛ علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة أو يعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته[24]».

كما كان لعلم علل الأحاديث الأثر الكبير والعظيم في نقد متون الأحاديث، ولا سيما أنه لم يتكلم فيه عبر العصور والدهور إلا القليل من العلماء أصحاب الشأن، فكانوا يرددون عبارات خاصة بنقد المتن كقولهم مثلا: منكر المتن، مضطرب، غريب المتن، لا يطمئن له القلب، وهذه العبارات كلها تنبئ أن النقد خاص بالمتن وليس للإسناد، فمن ذلك «حديث تفرد به عبد الرزاق، عن الثوري، عن سليمان الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس، أن رجلا سأل النبي ﷺ فقال: أحج عن أبي؟ قال: «نعم، إن لم تزده خيرا، لم تزده شرا [25]». قال الإمام ابن عبد البر« ت:463هـ»: «هذا حديث، قد حملوا فيه على عبد الرزاق؛ لانفراده به عن الثوري من بين أصحابه، وقالوا: هذا حديث لا يوجد في الدنيا عند أحد بهذا الإسناد، إلا في كتاب عبد الرزاق، أو في كتاب من أخرجه من كتاب عبد الرزاق، ولم يروه أحد عن الثوري غيره وقد خطئوه فيه، وهو عندهم خطأ. فقالوا: هذا لفظ منكر، لا تشبهه ألفاظ النبي ﷺ أن يأمر بما لا يدري هل ينفع أم لا ينفع!».[26]

رابعا: نقد متن الأحاديث الموضوعة:

كما أن الأحاديث الموضوعة قد انتقدت وكشف وضعها من قبل المتن، لأن من عمل

الكذابين والوضاعين سرقة الأسانيد وتركيبها للمتون المنكرة، كما يستغلون الرواة في مرحلة اختلاطهم وتلقينهم، فيروون الأحاديث الموضوعة بأسانيدهم الصحيحة، والكتب المصنفة في الموضوعات مليئة بمثل هذا النوع من الأحاديث، ومن ذلك ما رواه ابن الجوزي -ت:597هـ- في كتابه الموضوعات قال: «أنبأنا يحيى بن علي المدبر قال أنبأنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت قال أنبأنا القاضي أبو العلاء الواسطي قال حدثنا الحسين بن علي بن محمد الحنفي قال حدثنا أبو طالب عمر بن الربيع الزاهد قال حدثنا عمر بن أيوب الكعبي قال حدثني محمد بن يحيى الزهري أبو غزنة قال حدثني عبد الوهاب بن موسى قال حدثني مالك بن أنس عن أبي الزناد عن هشام ابن عروة عن عائشة قالت: «حج بنا رسول الله ﷺ حجة الوداع، فمرّ بي على عقبة الحجون وهو باكٍ حزين مغتمّ، فبكيت لبكاء رسول الله ﷺ، ثم إنه نزل فقال: يا حميراء استمسكي، فأسندت إلى جنب البعير، فمكث عني طويلا ثم إنه عاد إلي وهو فرح متبسم فقلت له: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، نزلت من عندي وأنت باكٍ حزين مغتم فبكيت لبكائك، ثم إنك عدت إلي وأنت فرح مبتسم فعمَّ ذا يا رسول الله؟ قال: ذهبت لقبر أمي آمنة فسألت الله أن يحييها فأحياها فآمنت بي وردها الله عز وجل».[27]

وعقَّب ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الحديث بقوله: «هذا حديث موضوع بلا شك، والذي وضعه قليل الفهم، عديم العلم، إذ لو كان له علم لَعَلِمَ أن من مات كافرا لا ينفعه أن يؤمن بعد الرجعة لا بل لو آمن عند المعاينة لم ينتفع، ويكفي في ردها هذا الحديث قوله تعالى: ﴿**فيمت وهو كافر**﴾ -البقرة: 218-، وقوله في الصحيح: «استأذنت ربي أن أستغفر لأبي فلم يأذن لي...».[28]

خامسا: ابن تيمية وابن القيم -رحمهما الله- ونظرتهما في نقد المتون:

ونجد هذا النوع من النقد – نقد المتون – استخدمه شيخ الإسلام ابن تيميه رَحِمَهُ ٱللَّهُ – ت 728هـ- وله وجوه في ذلك؛ فمنها مخالفة المروي صريح القرآن؛ وكذلك مناقضة المروي لما جاءت به السنة النبوية الصحيحة ومخالفة الخبر للإجماع وللتاريخ، إلى غير

ذلك من المقاييس، فقد استعمل القرآن في معارضة بعض الأحاديث التي يراها مخالفة للقرآن من وجوه استعماله للقرآن الكريم، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويروون عن النبي ﷺ أنه قال: - سب أصحابي ذنب لا يغفر-، ويقولون: إن سب الصحابة فيه حق لآدمي فلا يسقط بالتوبة، وهذا باطل لوجهين:

أحدهما: أن الحديث كذب باتفاق أهل العلم بالحديث، وهو مخالف للقرآن والسنة والإجماع، فإن الله يقول: ﴿ **إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء**﴾ - **النساء: 48 و116**-.

الثاني: أن الحديث لو كان حقا فمعناه إنه لا يغفر لمن لم يتب منه، فإنه لا ذنب أعظم من الشرك، والمشرك إذا تاب غفر الله له شركه باتفاق المسلمين، كما قال تعالى: ﴿**فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلو سبيلهم**﴾-**التوبة:5**- وفي الأخرى: ﴿ **فإخوانكم في الدين**﴾- **التوبة:1**-، ومعلوم أنَّ الكافر الحربي إذا سب الأنبياء ثم تاب، تاب الله عليه بالإجماع، فإنه كان مستحلا لذلك» [29].

ومن جهة أخرى استعمل رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماع لرد أحاديث رويت عن رسول الله ﷺ ومن ذلك ما يروى أنه ﷺ قال « من حج البيت ولم يزرني فقد جافاني».

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذا لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث، بل هو موضوع على رسول الله ﷺ ومعناه مخالف للإجماع، فان جفاء الرسول ﷺ من الكبائر، بل هو كفر ونفاق، بل يجب أن يكون أحب إلينا من أهلينا وأموالنا، كما قال ﷺ: والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»[30].

وقال: «كذِب فإن جفاء النبي ﷺ حرام، وزيارة قبره ليست واجبة باتفاق المسلمين، ولم يثبت عنه حديث في زيارة قبره.... » [31]، انتهى كلامه.

وقد أكثر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من استخدام هذه المقاييس وكان يردد دائما هذه العبارة:«ليس هذا في شيء من كتب المسلمين، لا في السنة ولا في غيرها، بل مخالف

لإجماع المسلمين»، وأما تلميذه ابن القيم الجوزية – ت: 751هـ–، فقد ألف كتابا كله يتكلم عن نقد متون الأحاديث سمَّاه «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» وذلك بعد إجابة لسائل سائله: «هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن ينظر في سنده؟»، فقد لاقى هذا السؤال قبولا واستحسانا من ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأورد فيه مثل هذا اللون من النقد؛ فكان الكتاب حافلا بأمثلة كثيرة تبين هذا النوع، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «ونحن ننبه على أمور كلية، يعرف بها كون الحديث موضوعا، فمنها: – تكذيب الحس له، كحديث: «الباذنجان لما أكل له»، و«الباذنجان شفاء من كل داء». قبح الله واضعهما. فان هذا لو قاله يوحنس أمهرُ الأطباء لسخِر الناس منه، ولو أُكل الباذنجان للحمَّى والسوداء الغالبة، وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة، ولو أكله فقير لِيستغني، لم يفده الغنى، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم.

وكذلك حديث:«إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه» وهذا – وإن صحح بعض الناس سنده – فالحس يشهد بوضعه، لأننا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله! ولو عطس مئة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عن شهادة زور لم تصدق[32]».

وقد ساق ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أمثلة كثيرة عن أحاديث قام بنقدها وفق معايير ومقاييس؛ منها ما يشتمل الحديث على مجازفات لا يقول مثلها رسول الله ﷺ ومنه تكذيب الحسِّ للحديث و منه سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه، ومنها مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة، ومنها ما يكون الحديث باطلا في نفسه إلى غيرها من المقاييس والقرائن.

سادسا: تطور نقد متن الحديث بعد ابن تيمية وابن القيم:

ومن الأئمة الأعلام كذلك الذين أكدوا على نقد المتن ما ذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي – ت795هـ– في آخر شرحه لعلل الترمذي بعنوان«قواعد في العلل»، حيث قال: «ولنختم هذا الكتاب بكلمات مختصرات من كلام الأئمة النقاد الحفاظ الأثبات

وهي في هذا العلم كالقواعد الكليات يدخل تحتها كثير من الجزئيات.....

قاعدة: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرا، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم، وقد اختص شريك حديث رافع بن خديج في المزارعة فأتى به بعبارة أخرى فقال:«من زرع في أرض قوم من غير إذنهم فليس له من الزرع شيء، وله نفقته» وهذا يشبه كلام الفقهاء.

وكذلك روى حديث أنس «أن النبي ﷺ كان يتوضأ برطلين من ماء».

وهذا ما رواه بالمعنى الذي فهمه، فإن لفظ الحديث: أنه كان يتوضأ بالمد والمد عند أهل الكوفة رطلان.

وكذلك سليمان بن موسى الدمشقي، الفقيه، يروي الأحاديث بألفاظ مستغربة، وكذلك فقهاء الكوفة، ورأسهم حماد بن أبي سليمان، وأتباعه، وكذلك الحكم بن عتيبة، وعبد الله بن نافع الصائغ، صاحب مالك وغيرهم.

قال ابن حبان: الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته، لا يجوز– عندي– الاحتجاج بخبره، لأنه إذا حدث من حفظه فالغالب عليه حفظ المتون، دون الأسانيد.

وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه. وإذا ذكروه أول أسانيدهم يكون: قال رسول الله ﷺ فلا يذكرون بينهم وبين النبي ﷺ أحدا.

فإذا حدث الفقيه من حفظه ربما صحَّف الأسماء، وقلب الأسانيد ورفع الموقوف، وأوقف المرسل، وهو لا يعلم، لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب أو يوافق الثقات في الأسانيد.

قلت «ابن رجب»: هذا إن كان الفقيه حافظا للمتن، فأما من لا يحفظ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء، وإنما يروي الحديث بالمعنى فلا ينبغي الاحتجاج بما

يرويه من المتون، إلا بما يوافق الثقات في المتون، أو يحدث به من كتاب موثوق به، والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهمه من المعنى، وأفهام الناس تختلف، و لهذا نرى كثيرا من الفقهاء يتأولون الأحاديث بتأويلات مستبعدة جدا، بحيث يجزم العارف المنصف بأن ذلك المعنى الذي تأول به غير مراد بالكلية، فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه، وقد سبق أن شريكا روى حديث الوضوء بالمد بما فهمه من المعنى. وأكثر فقهاء الأمصار يخالفونه في ذلك [33]».

فبعد أن ذكر الإمام ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه القواعد الكلية في نقد المتون، فقد انتقل وذكر أمثلة دقيقة تتعلق بنقد المتون عن النقاد وأئمة الحديث.

ومن المعاصرين نجد هذا النوع من النقد قال به عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، فقد قال في كتابه الأنوار الكاشفة: «من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم، وكتب العلل، وجد كثيرا من الأحاديث التي يطلق الأئمة عليها: «حديث منكر باطل، شبه موضوع، موضوع»، وكثيرا ما يقولون في الراوي: «يحدث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير، منكر الحديث»، من أمعن النظر وجد أكثر ذلك من جهة المعنى، ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم، والطعن فيمن جاء بمنكر، صار الغالب أنه لا يوجد حديث منكر إلا و في سنده مجروح، أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه، وكثيرا ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن.

انظر موضوعات ابن الجوزي، وتدبر، تجده إنما يعمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره ولكنه قلما يصرح بذلك؛ بل يكتفي غالبا بالطعن في السند، وكذلك كتب العلل وما يعل من الأحاديث في التراجم، تجد غالب ذلك مما ينكر متنه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم: «منكر الحديث» أو نحوه، أو الكلام في الراوي، أو التنبيه على خلل في السند كقولهم: «فلان لم يلق فلانا، لم يسمع منه، لم يذكر سماعا، اضطرب فيه، لم يتابع عليه، خالفه غيره، يروي هذا موقوفا وهو أصح، ونحو ذلك[34]».

من خلال ما سبق نلاحظ أن نقد المتن الحديثي حظي باهتمام ظاهر من طرف علماء الحديث؛ شأنه في ذلك شأن نقد السند، وكانا يسيران جنبا إلى جنب؛ وأن المحدثين قد ميزوا بين دراسة سند الحديث والحكم على هذا السند، ودراسة الحديث بشكل متكامل من جهة سنده ومتنه، واصطلحوا على الدراسة الأولى بقولهم صحيح الإسناد، واصطلحوا في الحكم الأخير بقولهم حديث صحيح، وبين المصطلحين فرق شاسع، وجمعنا من الأمثلة عبر نشأة نقد المتن وتطوره ما يؤكد أن هذا النقد تناوله العلماء بالدراسة سواء كان أصولا نظرية؛ كما فعل المحدثون الذين كتبوا في علم مصطلح الحديث وأصوله كما مر بنا عند الإمام مسلم وابن أبي حاتم الرازي وابن عبد البر وابن رجب والمعلمي اليماني، وغيرهم كثير. أو كان أصولا تطبيقية، ومن طبق هذه الأصول عمليا لم يخرج عن الأصول النظرية التي دونت في هذا المجال وتتجلى هذه الحقيقة فيما طبقه الأئمة مالك وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية.- رحم الله الجميع -.

- هوامش البحث:

(1) «الفكر المنهجي عند المحدثين»، الدكتور: همام عبد الرحيم سعيد، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط1، سنة 1408هـ، ص«106».

(2) «نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين»، د: نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد - الرياض- «8 - 9».

(3) المرجع السابق ص«9» نقلا عن: د.لقمان السلفي- «اهتمام المحدثين بنقد الحديث»، ص«473».

(4) «مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه الموضوعات»، الدكتور مسفر عبد الله الدميني، دار المدني للطباعة و النشر والتوزيع، جدة، ط1 «1405هـ- 1984م»، ص «18-19».

(5) «مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه الموضوعات»، مرجع سابق، ص «26».

(6) «نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين»، مرجع سابق، ص «14».

(7) فهل يعقل مثلاً أن يُركب إسناد حديث «إنما الأعمال بالنيات... » الذي رواه الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه في كتاب بدء الوحي لمتن منكر؛ كي يعمل بهذا المتن المنكر على أساس أن هذا الإسناد بمثابة سلسلة ذهب.

(8) كحديث رواه الإمام الترمذي في سننه في باب ما جاء في فضل القرآن:«كتاب الله فيه نبأ ما كان

قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار ؛قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره، أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرَّد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم تنته الجن اذ سمعَته، حتى قالوا: «إنا سمعنا قرأنا عجبا.يهدي إلى الرشد فأمنا به»؛ من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم يه عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم».

رغم أن هذا الحديث معناه حسن جميل ؛لكن حكم عليه الإمام الترمذي بالضعف، حيث قال:هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال.

(9) تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي، دراسة وتحقيق، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418ه-1998م ج1: ص «9».

(10) «سورة الطلاق» الآية رقم «1».

(11) «صحيح مسلم»، الإمام مسلم، دار الفكر، بيروت، دط، 1424ه-2004م، كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ولا سكنى، ص«710».

(12) «الفكر المنهجي عند المحدثين»، مصدر سابق، ص «106-107».

(13) «المستدرك على الصحيحين »، الحاكم النيسابوري، تحقيق: حمدي الدمرداش محمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية ط1، سنة 2000م، الجزء السادس، ص«2218».

(14) «صحيح البخاري»، الإمام البخاري، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، « د.ط» 1419ه، 1998م، كتاب: الجنائز، باب: قول النبيﷺ «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه»، رقم الحديث: «1286- 1287»، من حديث أبي مليكة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ص«51».

(15) «إعلام الموقعين عن رب العلمين »، ابن القيم، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزية للنشر والتوزيع العربية السعودية، ط1، 1323 ه، ج « 2 / 96 ».

(16) «صحيح البخاري»، مرجع سابق، كتاب: العلم، باب: كيف يقبض العلم، حديث رقم «100»، ص «45»، وكتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يذكر في ذم الرأي و تكلف القياس، حديث رقم: «7307»، ص «1394».

(17) «توثيق السنة في القرن الثاني الهجري، أسسه واتجاهاته»، الدكتور: رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بمصر، ط1، 1400ه -1981م، ص «59 – 60» نقلا عن « أصول السرخسي»، ج «1 – 340»، و «كشف الأسرار»، ج «698/2»، و«الإجابة لا يراد ما استدركته عائشة على

الصحابة »، ص« 118»، و« إبراهيم ألنخعي، و فقهه بين معاصريه من الفقهاء »، ص: «306 – 312»، رسالة ماجستير، لصاحبها محمد عبد الهادي سراج.

(18) رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي. صحيح أخرجه مسلم، كتاب: الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب: إذا غاب عنه الصيد ثم وجده، حديث رقم:4489.

(19) الأنعام آية رقم «145».

(20) النحل آية رقم «8» .

(21) «مالك، حياته و عصره، آراؤه الفقهية»: محمد أبو زهرة، الأنجلو المصرية، ط2، ص «295».

(22) «التمييز»، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط2، 1402 هـ، ص «6».

(23) المصدر السابق، ص «41».

(24) «الجرح والتعديل»، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، دار الكتب العلمية ؛ مصور عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – الهند سنة 1372 هـ - 1952م، ص «315/1» .

(25) أخرجه الطبراني:«245/12» عن ابن عباس؛ وأبو نعيم في «الحلية»، ج «100/4» عن ابن عباس.

(26) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، الحافظ ابن عبد البر، تحقيق: محمد عبد القادر، عطا، ط2: 1424هـ-2003م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج الرابع، ص«129».

(27) «كتاب الموضوعات»، أبي الفرج بن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، العربية السعودية، ط1، 1386هـ-1966م، ج1، ص«283-284».

(28) المصدر نفسه، ج1، ص«284».

(29) «مجموع الفتاوى»، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي، د ط، دار الإفتاء، الرياض، الجزء السابع، ص «683 – 684».

(30) المرجع السابق، الجزء: 27، ص«25».

(31) «مجموع الفتاوى»، مرجع سابق، الجزء:27، ص «35»، و الجزء: 18، ص «342».

(32) «المنار المنيف في الصحيح و الضعيف »، ابن القيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده وسلمان ابن عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1433هـ- 2012 م، ص «50 – 51».

(33) « شرح علل الترمذي »، ابن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط4، 1426هـ- 2005 م ج2، ص«833 – 834 – 835» .

(34) «الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة»، المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1405 هـ، ص «256 –257».

Origins and evolution of hadith' texts' criticism in the opinion of Muslim Scholars

Dr. Abdelmadjid MBARKIA *

ABSTRACT:

Muslims paid attention to criticism of the Sunnah and scrutinized from the time of the Prophet - peace be upon him - to this day and are still, however, Orientalists promoted suspicion that Muslims were interested only in the narration of Sunnah, and did not care about its texts.

So this research came to show that Orientalists mistaken in their view, and that hadith scholars did all their efforts to deal with the prophetic texts as they dealt with the grounds and did not distinguish between the two as claimed by the Orientalists and their affected Muslims.

Through this research it's shown that the hadith' texts' criticism came sequenced from the era of the Companions to the era of "Abdul Rahman bin Yahya Al-Yamani Al-Mu'allami" and received apparent interest and careful attention by hadith scholars.

This research clarified that all what they had studied in the theoretical side they had applied it in the practical side.

This tells us about the evolution of the scientific method in the Islamic studies, demonstrated through the origins and rules of Hadith science.

Keywords: Hadith - criticism - sunnah - history.

---

* Maître-assistant B : Faculté des sciences sociales et humaines, Université El-oued – Algérie.